الخدمة العمومية للإعلام والتحولات الديمقراطية
قراءة في سياق الدمقرطة والأنظمة السياسية

ط/د. بلعباس تقي الدين [1]
ط/د. فيصل بن مبروك[2]
د/ بوقرة رضوان[3]

Public Service of Media and Democratic Transitions
Reading in the context of democratization and political systems

تاريخ الاستلام: 2021/07/17 تاريخ القبول: 2021/08/25 تاريخ النشر: 2021/09/15

ملخص:

تتمحور هذه الدراسة أساسا حول الدور الذي يمكن أن تلعبه وسائل الإعلام في استقرار النظام السياسي أو على العكس من ذلك في مساهمتها للانتقال من نظام نراه مستبدا إلى نظام ديمقراطي ناضج يسمح لهذه الوسائل بالعمل في فضاء حر دون قيود معيقة.

ويظل اختيار نموذج الديمقراطية الذي يتم من خلاله وصف وتقييم تغيير النظام إشكاليًة كبيرة. في الواقع ، إن القول بأنه من خلال أداء مثل هذه الوظيفة أو تلك ، فإن وسائل الإعلام ستساهم (أو لا تساهم) في إقامة ديمقراطية على نموذج الديمقراطيات الأخرى الموجودة بالفعل ، يمكن أن تنقل ضمنيًا فكرة أنه سيكون هناك مسارات إلزامية «، المسارات التي يجب أن يتخذها كل مشارك جديد ،وبالتالي ، لا تتم دراسة البلدان الجديدة التي تمر بمرحلة انتقالية وفقًا لأصالتها وخصوصياتها ، ولكن وفقًا لأخطائها في المقام الأول ، وفشلها في نموذج الديمقراطيات «الناضجة» ، غالبًا في أمريكا الشمالية أو أوروبا. وبالتالي ، فإن هذا الموقف يقود الباحثين إلى «التركيز على ما هو مفقود ، وما لم يحدث ، والركض بحثًا عن حقيقة غياب عنصر ، مع تساوي جميع الأشياء الأخرى والذي سيكون السؤال التحليلي المركزي الذي يجب حله .

الكلمات المفتاحية: الخدمة العمومية للإعلام- الدمقرطة – التحولات الديمقراطية – الأنظمة السياسية

[1]Abstract

This study mainly focuses on the role that the media can play in the stability of the political system or on the contrary in its contribution to the transition from a system that it sees as a tyrannical system to a mature democratic system that allows these media to operate in a free space without hindrance restrictions.

The choice of the model of democracy in which regime change is described and evaluated remains highly problematic. Indeed, to say that by performing such or such a function the mass media will (or not) contribute to the establishment of a democracy on the model of other democracies that already exist, can imply the idea that there will be mandatory paths ‹, the paths which must Taken by each new participant, therefore, the new countries in transition are studied not according to their originality and peculiarities, but primarily according to their mistakes, their failure to model “mature” democracies, often

1 المؤلف المرسل: ط/د. بلعباس تقي الدين، جامعة المسيلة، Taqiyeddine.belabes@univ-msila.dz
2 المؤلف المرسل: ط/د. فيصل بن مبروك، جامعة المسيلة، Faycal.benmabrouk@univ-msila.dz
3 المؤلف المرسل: د. بوقرة رضوان، جامعة المسيلة، Radouane.bouguerra@univ-msila.dz

in North America or Europe. Thus, this position leads researchers to “Focusing on what is missing, and what has not happened, and running in search of truth (the absence of an element, all other things being equal) which will be the central analytical question to be resolved.

Keywords: Public Service of Media - democratization - and Democratic Transitions - political systems.

مقدمة:

ابتداء من منتصف السبعينيات ، انتقلت العديد من البلدان في أوروبا الغربية وأمريكا اللاتينية وأفريقيا وجنوب شرق آسيا من الحكم الاستبدادي إلى النظام الديمقراطي، فكانت «موجة الدمقرطة» موضوع عمل أكاديمي مكرس لتحليل عملية تغيير النظام ، ودراسات التحول الديمقراطي ، التي اكتسبت مبادئها وأنماطها سمعة سيئة ، لا سيما بين الخبراء في العلاقات الدولية و صانعي السياسات. على الرغم من كونها هامشية ومخصصة في البداية ، إلا أن الدراسات المكرسة لوسائل الإعلام في مثل هذه التغييرات في الأنظمة قد أجريت بشكل متكرر ومنتظم في الثمانينيات والتسعينيات. إنها تشكل اليوم مجالًا بحثيًا في حد ذاته يمكن من خلاله التمييز بين نوعين من الأساليب (Huntington, 1991,p :14).

جزء من هذا العمل يركز على دور الإعلام في «الدمقرطة»، و مدى مشاركة وسائل الإعلام في تغيير النظام عبر التعبئة الشعبية الكبيرة التي تساهم في سقوط النظام الاستبدادي، أو على العكس من ذلك ، كيف يساعد الإعلام في الاستقرار ،وكيف يقود الديمقراطيات الشابة الضالة؟ هذه كلها أسئلة تبحث في العلاقات السببية بين وسائل الإعلام من جهة والديناميات الاجتماعية والسياسية لتغيير النظام من جهة أخرى. يتمثل النوع الثاني من النهج في تحليل إصلاح المؤسسات الإعلامية في سياق «الدمقرطة». فلم يعد الهدف الإرشادي هو تحديد ما تفعله وسائل الإعلام أو لا تفعله في مثل هذه الديناميات ، بل بالأحرى تحليل ما تساعد به هذه التغييرات في التحول وإضفاء الشرعية في قطاع الإعلام.

كان دور الشبكات الاجتماعية في التعبئة الاحتجاجية ، ولا سيما في سياق «الثورات العربية» في عام 2011، موضوعًا للكثير من العمل أو التعليق. ومع ذلك ، بخلاف هذه الإنتاجات ، لا يوجد تقليد للبحث الفرنسي في مجال الإعلام في سياق انتقالي. يمكن أن يقترن هذا الغياب بانعدام ثقة مبرر تجاه مفهوم «الدمقرطة» وبالتالي مفهوم «التحول الديمقراطي». وقد وُضعت المعرفة التي تم تطويرها حول هذا الموضوع أحيانًا في خدمة الدول التي سعت ، بذريعة تقرير مصير الشعوب وتعزيز الديمقراطية ، إلى إعادة تشكيل ألواح الشطرنج السياسية وفقًا لمصالحها الجيوستراتيجية. والبنية التحتية لهذا النوع من الأبحاث ، خاصة في الولايات المتحدة ، مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بسياستها الخارجية.

في ما وراء الاستغلال السياسي للمعرفة الناتجة عن تغييرات النظام ، تبرز مسألة دور وسائل الإعلام في الانتقال من نظام استبدادي إلى حكم ديمقراطي للقانون. إنها تتطلب الاستفادة من إنجازات العمل المكرس لمناطق جغرافية مختلفة وموجات التحول الديمقراطي. كما يتضمن اتخاذ موقف فيما يتعلق بالنماذج التي تم حشدها في دراسة تغيير النظام وتقييم المنهجيات المستخدمة لدراسة وسائل الإعلام في السياقات الانتقالية. استنادًا إلى الأدبيات المتوفرة ، تهدف هذه المقالة إلى المساهمة في «حالة فنية» نقدية للبحث الموجود. و الذي يسلط الضوء على حقيقة مفادها أن الدراسات الإعلامية في مثل هذه السياقات تعيد أحيانًا إنتاج بعض التحيزات الواضحة في المجال الأكاديمي لدراسات العبور والدمقرطة ، دون أن تحدد دائمًا بدقة حالة الأزمة التي تميز التحولات مع مراعاة خصوصياتها. أيضًا ، من خلال تحليل وسائل الإعلام و وظائفها المعيارية في الديمقراطيات المستقرة.

يميل هذا العمل إلى تطبيع النماذج السياسية الراسخة ، والنماذج التي يتم من خلالها تقييم البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

1. دور الإعلام في التحولات الديمقراطية:

تتكون دراسة وسائل الإعلام في «التحولات الديمقراطية» ، في جزء كبير منها ، من قياس وتقييم مشاركتها في تغيير النظام. حيث تم إنتاج هذا القياس وهذا التقييم من مفاهيم مستعارة من علم العبور ، وهو مجال بحث يركز على التحولات السياسية تم إنشاؤه منذ السبعينيات. ويتناول الغالبية العظمى من المؤلفين الذين يركزون على وسائل الإعلام القضية بمفردهم. ، ويبحثون من خلاله إلى أي مدى وتحت أي ظروف تساهم هذه الوسائل الإعلامية في ترسيخ ديمقراطية جديدة ومن ثم ترسيخها. بهذه الطريقة ، يساعد هذا البحث الميداني على فهم ما يفضل أو ينحرف عن الانتقال من نظام استبدادي إلى نظام ديمقراطي.

1.1 دورية تغيير النظام والتحولات الغائية:

يركز العمل على التحولات الديمقراطية على التطور التاريخي التراكمي. ويتوافق هذا التطور مع المرور بين قطبين ، نظامين غير متجانسين. الأول ، النظام الأوتوقراطي أو الديكتاتوري الذي يحل محل الدولة الأولية ، بينما تشكل الديمقراطية المحققة (أو الناضجة) مصطلحها الخاص.و يتكون النموذج التحليلي المستخدم من قبل بعض المؤلفين الرئيسيين من تسلسل هذا التطور ودورته في مراحل مختلفة كما تميز الفترة الزمنية الأكثر استخدامًا ثلاث مراحل: التحرير والانتقال والتوحيد (Shin, 1994 ,p :153).

يتسم ما يسمى بمرحلة «التحرير» بالانفتاح التدريجي للنظام على العناصر المنشقة (الداخلية أو الخارجية عن النظام) وعلى مطالب المجتمع المدني. وغالبًا ما يكون الدافع وراء هذا الانفتاح هو خوف الحزب من عدم قدرته على الحفاظ على نفسه دون تنازلات. على المستوى المعلوماتي ، يمكن أن يتجلى هذا الانفتاح ، على سبيل المثال ، في تخفيف الرقابة والحرية النسبية في استخدام وسائل الاتصال. ومع ذلك ، فإن مفهوم «التحرير» يقتضي اتخاذ بعض الاحتياطات. التي يمكن أن تحدد وضعًا سياسيًا مستقلًا عن عملية «الدمقرطة» بمجرد أن لا تهدف الاستراتيجيات المطبقة إلى التأسيس النهائي لنظام ديمقراطي كامل كما هو الحال ، على سبيل المثال ، في حالات «الضغط الاستبدادي» (Bayart, 1991,p :09)

لذلك يمكن أن يكون هناك تحرير بدون دمقرطة ، حتى لو كانت الديمقراطية تعني المرور بمرحلة من التحرير والتي ، في هذه الحالة ، يمكن وصفها بأنها مرحلة «ما قبل الانتقال». (Linz, Stephen, 1996)

تتميز المرحلة الانتقالية بانفصال أوضح وأكثر صراحة عن النظام السابق.و يمكن تعريفها بأنها الفترة الفاصلة بين نظام سياسي وآخر. النظام القديم يختفي فجأة أو تدريجيًا ، ويمكن التعبير عن تمثيلات سياسية جديدة في جو التنافس. كما تتوافق هذه الفترة مع «نوع من الفترة الانتقالية التي لا تسمح بتعريفها من خلال الإجراءات والمعايير والسلوك الذي يمكن التنبؤ به ، بل بالأحرى من خلال النزاعات المتعلقة بطبيعة وشكل النظام الأول وتأثيرها عليه. (Guilhot, Schmitter, 2000 p: 618)..

ما يسمى بمرحلة «التوحيد» هي المرحلة الأخيرة من «الدمقرطة».حيث تتميز بقدوم دستور جديد والتنفيذ الفعال للمؤسسات الديمقراطية. ومع ذلك ، فإن هذه الترتيبات القانونية والمؤسسية غير كافية في حد ذاتها. يقال إن الديمقراطية الفتية «تتوحد» عندما يتم تعزيز القواعد السياسية الجديدة وتصبح «قاعدة اللعبة» (اللعبة الوحيدة في البلاد) ، وهي النقطة المرجعية الوحيدة للسلوك السياسي. يجب خلق إجماع اجتماعي حول الموارد المؤسسية والإجرائية الجديدة على مستوى النخب السياسية والمواطنين. والذي يمكن التعبير عنه من خلال

الاقتناع الذي يشاطره جزء كبير من الرأي العام بأن الديمقراطية هي أفضل نظام مرغوب فيه.

كثيرًا ما يستخدم البحث في وسائل الإعلام في «التحولات الديمقراطية» هذه الفترة الزمنية ، حيث تبرز مسألة تحديد الأدوار التي تلعبها الصحافة أو الراديو أو التلفزيون أو الإنترنت في ديناميات القطيعة مع النظام القائم (مرحلة ما قبل الانتقال) وبناء سيادة القانون (مرحلة الانتقال والتوحيد). يستخدم المؤلفون أدوات القياس لتقييم هذه المساهمة. حيث تُفهم وسائل الإعلام وفقًا للوظائف المعيارية التي تستند أساسًا إلى خصائص الديمقراطيات الليبرالية. ما يجعل من الممكن قياس الفجوة بين ما هو كائن وما يجب أن يكون ، بين حالة معينة من هذا التطور وما يجب أن يتجه نحوه. وبتنفيذ هذه الوظائف يتم الحكم على مشاركة وسائل الإعلام في العملية الانتقالية بأنها «جيدة» أو «سيئة» ، سواء كانت فعالة أم لا. على سبيل المثال ، يرتبط تسويق وسائل الإعلام في أوروبا الشرقية بعد سقوط الأنظمة الشيوعية بعدم تسييس الفضاء العام(Hozic, 2008,p :152).

وبالتالي ومن هذا المعيار يمكن تقييم آثار تسويق وسائل الإعلام على تغيير النظام.و عند القيام بذلك ، يتبنى الباحثون موقفًا نقديًا تجاه ما يُنظر إليه على أنه انحراف أو إنجاز لعملية الانتقال، و يطرح هذا النوع من المقاربة عددًا من المشاكل ذات الطبيعة الأيديولوجية والمنهجية، أين تستند الوظائف المعيارية لوسائل الإعلام إلى خصائص الديمقراطيات الراسخة ، لكن هذا النموذج لا يخضع بالضرورة للفحص النقدي .و وفقًا لنيكولاس جيلوت Guilhot ، فإن علم العبور هذا يساعد على تطبيع نموذج سياسي يظهر فيه «اقتصاد السوق والديمقراطية التمثيلية كهدف طبيعي للتاريخ». حيث يتم طرح هذا النوع من الديمقراطية كمعيار وهدف فريد وضروري يجب أن تتقارب من أجله جميع البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. (Hozic, 2008,p :154).

إن مجموعة المعرفة حول التحول الديمقراطي ستساعد بهذه الطريقة على تطبيع ما هو واضح وغير مفهوم اجتماعيًا و سياسيًا للنموذج الليبرالي. وبالتالي ، فإن علم العبور سيعمل كمعرفة تشارك في تنسيق الأنظمة السياسية على نطاق دولي وفقًا للمبادئ القانونية لهذا النموذج. وباعتبارها «هندسة سياسية» و «أداة إرشادية» فإنها ستساعد في تحويل العوالم الاجتماعية من أجل تكييفها مع أوامر تقسيم العمل وإخضاعها لمنطق هيمنة الدولة الليبرالية. (Hozic, 2008,p :154).

يظل اختيار نموذج الديمقراطية الذي يتم من خلاله وصف وتقييم تغيير النظام إشكاليًة كبيرة. في الواقع ، إن القول بأنه من خلال أداء مثل هذه الوظيفة أو تلك ، فإن وسائل الإعلام ستساهم (أو لا تساهم) في إقامة ديمقراطية على نموذج الديمقراطيات الأخرى الموجودة بالفعل ، يمكن أن تنقل ضمنيًا فكرة أنه سيكون هناك مسارات إلزامية «، المسارات التي يجب أن يتخذها كل مشارك جديد ،وبالتالي ، لا تتم دراسة البلدان الجديدة التي تمر بمرحلة انتقالية وفقًا لأصالتها وخصوصياتها ، ولكن وفقًا لأخطائها في المقام الأول ، وفشلها في نموذج الديمقراطيات «الناضجة» ، غالبًا في أمريكا الشمالية أو أوروبا. وبالتالي ، فإن هذا الموقف يقود الباحثين إلى «التركيز على ما هو مفقود ، وما لم يحدث ، والركض بحثًا عن حقيقة (غياب عنصر ، مع تساوي جميع الأشياء الأخرى) والذي سيكون السؤال التحليلي المركزي الذي يجب حله (Heydemann, 2002 p : 55).

من خلال تطبيع هذا النموذج ، يمكن انتقاد مثل هذه الأساليب بسبب تمركزها العرقي وغائيتها الضمنية. تم طرح هذا النقد للطبيعة الغائية الضمنية للدراسات في علم العبور عدة مرات ، إما داخل هذه الحركة نفسها ، أو من قبل باحثين في العلوم الاجتماعية خارجها. إنه يطرح أسئلة شائكة مثل الضرورة التي تؤدي بموجبها كل مرحلة إلى المرحلة التالية حتى اكتمال الانتقال الديمقراطي.و يشير نقد Thomas Carothers للدورة المتأصلة في «النموذج الانتقالي» إلى هذا الاتجاه. حيث إن تسلسل هذا التطور في ثلاث مراحل يرقى ، وفقًا للأخيرة ، إلى الحكم المسبق على «عملية طبيعية» تؤدي من خلالها كل مرحلة بالضرورة إلى المرحلة التالية.

قبل صياغة هذه الانتقادات (بشكل رئيس من التسعينيات) ، أصبح علم العبور مدرسة في حد ذاتها تشع خارج حدود العالم الأكاديمي. وأصبحت مفاهيمها ومعاييرها وأنماطها «أيديولوجية للجهات الفاعلة في التعاون الدولي وإطارًا لسياسات الإصلاح الهيكلي التي ينفذها المانحون» (Dufy, Thiriot, 2013 : 20).

خدم منظرو هذا التيار بانتظام كخبراء لمنظمات دولية مثل صندوق النقد الدولي (FMI) أو البنك الدولي في الثمانينيات والتسعينيات. لقد تطورت هذه المدرسة الفكرية بين المهنيين في مجال الديمقراطية والتعاون الدولي من حيث أنها جعلت من الممكن «إضفاء الشرعية على شروط وأحكام العمل والتعاون في البلدان المصنفة على هذا النحو. (Dufy, Thiriot, 2013 : 20).

ومن المفارقات أن علم العبور قد وجد أيضًا فائدة سياسية مع القادة الذين يقاومون الديمقراطية. في العالم العربي ، ومثل نظريات التحديث من قبل ، غالبًا ما استخدمها الحكام لتأخير الانتقال ، بحجة مسار طويل ومتزايد ((Heydemann2002 P :56).

2. الوظائف المعيارية لوسائل الإعلام في تغيير النظام السائد :

تتوافق الوظائف المعيارية لوسائل الإعلام التي تم حشدها في تحليل «التحولات الديمقراطية» مع الأدوار التي تلعبها هذه الأخيرة بشكل مثالي في الديمقراطية. الاختلاف الوحيد هو أن تنفيذ هذه الوظائف يجب أن يلعب دورًا في تطور تغيير النظام. من المتوقع أن يؤدي مواءمة عمل وسائل الإعلام مع الأعراف والمبادئ الديمقراطية إلى إحداث تغيير في العلاقات بين الحكام وبين الحكام والمحكومين وداخل السكان أو يساعد في ذلك. وفقًا للمقاربات المفضلة المختلفة ، يُنظر إلى إصلاح وسائل الإعلام على أنه شرط لهذا التغيير أو كأحد المجالات التي يتم فيها إضفاء الطابع المؤسسي على «الممارسات الجيدة».

1.2. الوظيفة المعيارية الأولى:

يمكن تحديد الوظيفة الأولى من تحديات تمثيل التعددية السياسية وتنظيم أنماط جديدة من الصراع. خصوصية الأنظمة الاستبدادية أو الديكتاتورية هي أنها تركز القوى السياسية في يد حزب واحد أو رجل واحد. إما أنهم يقضون على تعددية المكونات السياسية الوطنية ، أو ينظمون تعددية للواجهة ، مما يوهم أن الفاعلين الذين يواجهون بعضهم البعض في الفضاء العام سيكون لديهم نفس الفرص للوصول إلى أجهزة السلطة ووظائف التمثيل. باسم الضرورات الأيديولوجية أو الأمنية ، فإن المواجهة العامة بين الآراء المتعارضة إما محظورة أو مؤطرة بآليات الرقابة والسيطرة على الرأي. يقتضي الانفصال عن هذا النوع من الأنظمة تزويد القوى السياسية الناشئة المختلفة بوجود عام مع إعادة ترتيب أنماط الصراع. وبالتالي ، خلال الفترة الانتقالية ، من المتوقع أن تساهم وسائل الإعلام في إقامة نقاشات سياسية يمكن للجهات الفاعلة الناشئة أو الناهضة الظهور ، والدفاع عن وجهات نظرهم وانتقاد خصومهم. يجب أن تشارك وسائل الإعلام في إنشاء منتديات للشؤون العامة يتم فيها تشجيع النقاش التعددي في هذا الصدد ، من المهم أن تتمكن جميع الاتجاهات السياسية من التعبير عن نفسها ومواجهة بعضها البعض في الفضاء العام.(Sükösd,1997;p:14).

2.2 الوظيفة المعيارية الثانية:

تتمثل الوظيفة المعيارية لوسائل الإعلام في تغيير النظام في خلق نمط جديد لإدارة الصراع السياسي والاجتماعي من خلال تمثيل التعددية ومواجهة المكونات السياسية. في الأدبيات المكرسة لدور وسائل الإعلام في «التحولات الديمقراطية» ، يتم النظر إلى هذه الوظيفة من جانبين. أولاً ، يُنظر إلى المواجهة المنظمة للآراء العدائية على أنها شرط ضروري لإصلاح العقد الاجتماعي وتجديد أوامر وساطاته. التمثيل الديمقراطي ممكن

فقط إذا تم التعبير عن صوت المواطنين من خلال وساطة ممثليهم السياسيين أو منظمات المجتمع المدني التي تواجه بعضها البعض في الفضاء العام. بعد ذلك ، يُنظر إلى هذه المواجهة المنظمة للآراء على أنها بديل لمنطق النزاعات المسلحة ، لا سيما في ما يسمى فترات «بناء السلام» ، و «بناء السلام» بعد الحرب الأهلية لشهيرة ، يتعلق الأمر بمواصلة الحرب ولكن بوسائل أخرى ، ترتيب المنافسات في تنظيم الخلافات الخطابية. من وجهة النظر هذه ، يعد إنشاء هيئات تنظيمية للمناقشات التلفزيونية أو الإذاعية قضية رئيسية في الديمقراطيات الناشئة (Berman,2007,P:861)

إن ظهور أو استعادة هذا النقد يمثل إشكالية واضحة في سياق التحول. لم تسمح الإجراءات التأديبية التي وضعها النظام السابق لهذه المهنة بممارستها بكل الاستقلالية التي تحتاجها لأداء الوظائف الاجتماعية والسياسية الملائمة لمبادئ الديمقراطية. بشكل عام ، تساعد هذه السيطرة على وسائل الإعلام على ترسيخ عادات الصحفيين التي من الضروري ، ولكن من الصعب ، كسرها. يُنظر إلى هذا التمزق وتطور «الحس المهني» على أنهما أحد التحديات الرئيسية لانتقال وسائل الإعلام. إن بناء الصحافة أو إعادة بنائها وفقًا لمعايير إنتاج المعلومات والمعايير الأخلاقية الملائمة للديمقراطية يجب أن يسمح لوسائل الوظيفة المعيارية المعنية هنا هي المراقبة النقدية وتمكين النخب ، وهي وظيفة قدمها العديد من المؤلفين ، في سياق أمريكا اللاتينية ، بعض الأدلة على المساهمة الفعالة لوسائل الإعلام في التغيير المؤسسي خلال ما يسمى بمرحلة «تعزيز» الديمقراطية فوسائل الإعلام قد شاركت في بناء ثقافة المسؤولية هذه ، لا سيما من خلال التقارير الاستقصائية حول الفساد وانتهاك حقوق الإنسان وشكل آخر من أشكال الاختلاس.(Scammel Et Semetco ,2000).

3.2 الوظيفة المعيارية الثالثة:

هذه الوظيفة حشدها المؤلفون في تحليل وسائل الإعلام في سياق «الدمقرطة» تتعلق بتعليم الجماهير وتنشئتهم الاجتماعية. من وجهة النظر هذه ، يجب أن تعمل وسائل الإعلام كعوامل تعبئة مسؤولة عن تشجيع التعلم العام والمشاركة في العملية السياسية من خلال إضفاء الشرعية على مفاهيم الديمقراطية وسيادة القانون والدستورية. (Jakubowicz, Sükösd, 2008)

من المتوقع أن تعمل كـ «مربي جماعي، للمساهمة في التكوين الثقافي والفكري للسكان وبالتالي المشاركة في تنمية وعي المواطن في هذا الإطار ، يتم تصور الديمقراطية على أنها مجموعة من «القيم والعادات والمعتقدات» (Ansah, 1991,p :05).

وهي ثقافة يجب أن تنشرها وسائل الإعلام وتجذرها. تم تطوير هذا الموضوع في العلوم السياسية حول مفاهيم «الثقافة المدنية» و «الثقافة السياسية». وهم مطالبون بالتذكير بأن البعد المؤسسي وحده لا يكفي لإرساء الديمقراطية أو قياس أدائها السليم. في الواقع ، من المهم أن يقوم الأفراد بالتعبئة ، والاهتمام بالشؤون العامة وإبداء الرغبة في المشاركة في الحياة السياسية (Almond, Verba, 1963).

ركز علم العبور كما تطور منذ الثمانينيات على استيعاب القواعد الديمقراطية الجديدة التي هي موضوع توافق اجتماعي أكثر من التركيز على تطوير مثل هذه الثقافة. في كلتا الحالتين ، ستكون هذه الثقافة أو استيعاب القواعد الجديدة أساس «المساءلة الاجتماعية» في الديمقراطية ، وهو مفهوم تم وضعه كمعيار في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين من قبل البنك الدولي. إن علاقتها الوظيفية مع المسؤوليات السياسية والإعلامية ستجعل من الممكن فهم الاقتصاد العام «لإرساء الديمقراطية» من خلال علاقة منهجية بين المجالات الثلاثة للسياسة والتربية المدنية والإعلام إذا لم يكن المواطنون مهتمين بالشؤون العامة ، فمن غير المرجح أن تحدث

مساءلة النخبة ، وبالمثل ، فإن مساءلة وسائل الإعلام عن الإشراف على الحكام من المرجح أن تذهب سدى. (Voltmer, 2010,p :148).

3. المقاومة وعدم الاكتمال:

من هذه الوظائف المعيارية الثلاثة ، يمكن وصف وتقييم تطور تغيير النظام. يتعلق الأمر بقياس ، من منظور إصلاح وسائل الإعلام ، ما يبطئ أو يعيق الانتقال من نظام استبدادي إلى حكم قانون ديمقراطي ، من الناحيتين السياقية والهيكلية. حيث يتم طرح ثلاثة أنواع من المقاومة لتفسير وشرح عدم اكتمال الانتقال أو انحرافه.

• أولاً : خلال هذه المرحلة ، تظل العلاقة بين الحكومة ووسائل الإعلام متناقضة للغاية. هذا التناقض مشروط بإرث النظام القديم والفرص الإستراتيجية المرتبطة بسياقات الإصلاح الإعلامي. وتتجسد في الحفاظ على أشكال الزبائنية أو تطورها ، ولا سيما من خلال أساليب تعيين مديري المؤسسات الصحفية ، والصلات الاقتصادية والسياسية بين ممثلي الأحزاب من جهة ، وأصحاب الصناعات ، ووسائل الإعلام أو الصحفيين من جهة أخرى.. بالمعنى الدقيق للكلمة ، فإن عدم التطابق الفعلي بين الممارسات والمعايير الديمقراطية ليس من سمات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

خارج مجال الإعلام وحده ، هناك أشكال مختلفة من الخصوصيات المؤسسة في الديمقراطيات التي تعتبر «ناضجة». لكن الزبائنية في تغيير النظام واستقراره بارزة بشكل خاص. يتم تحليل القطيعة مع الخصوصية الموروثة من النظام القديم باستخدام مؤشرات التقدم نحو حكم ديمقراطي للقانون ، وذلك في فترة اتسمت بأوامر الإصلاح وتنفيذ آليات الأخلاق والممارسات (الأخلاق ، الهيئات الرقابية ، اللجان الإشرافية ، إلخ.). وهكذا يمكن اعتبار المحسوبية من أعراض الخلل الوظيفي (أو الكمال) للديمقراطية في حالة واحدة ، عندما تكون مؤشرًا على عدم الاكتمال أو المقاومة الهيكلية في حالة «التحول الديمقراطي».(O'donnell ,1986)

• ثانيا: التي أشار إليها هذا البحث بانتظام ، تتعلق بآثار تسويق وخصخصة وسائل الإعلام.و يمكن اعتبار تحرير القطاع بمثابة إعادة توزيع إيجابية لقواعد اللعبة الإعلامية. نظرًا لأن احتكارات الدولة فقدت حصريتها ، فإن إعادة التوزيع هذه ستسمح للاعبين الجدد بالتنافس وبناء بديل يجسده القطاع الخاص. بهذا المعنى ، يدفع الاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة العالمية لخصخصة وسائل الإعلام «للحد من إرث تدخل الدولة والاستبداد [و] ممارسة الضغط على الأخبار. الديمقراطيات لاعتماد النموذج الليبرالي للاتصال العام «(Voltmer, 2010,p :25).

ومع ذلك ، وفيما يتعلق بإصلاح وسائل الإعلام في التحولات في أوروبا الشرقية في التسعينيات ، فإن الدراسات أكثر تشاؤمًا. مع خصخصة قطاع الإعلام ، كانت السيطرة على السوق قد حلت محل السيطرة الأيديولوجية للنظام القديم بشكل عام ، يتم انتقاد التسويق الإعلامي بسبب عواقبه على نوع المعلومات المنشورة. أظهرت الدراسة المقارنة التي أجراها ريتشارد غونتر وأنتوني موغان (الديمقراطية والإعلام ، 2000) ، التي أجريت على عشرة بلدان، أن إدخال منطق السوق في قطاع الإعلام يؤدي إلى نزع الطابع السياسي عن المعلومات. ووفقًا لهذا الأخير، فإن «مذيعي القطاع الخاص يقدمون معلومات سياسية أقل صلة في برامجهم الجديدة من تلك التي يقدمها منافسوهم في القطاع العام» (Gunther، Mughan، 2000: 434).

من وجهة النظر هذه ، يُعتبر أن منطق التسويق وأشكال المعلومات الناتجة عنه لا تجعل من الممكن تهيئة الظروف من أجل التنشئة الاجتماعية «الجيدة» للجماهير. ستؤدي هذا المنطق إلى إنتاج جمهور من المستهلكين غير المسيسين ، وليس جمهورًا من المواطنين الحقيقيين.

ثالثا: الذي يبطئ أو يحرف الانتقال مرتبط باستمرار الممارسات الصحفية الموروثة من النظام القديم في

المؤسسات الإعلامية التي تم إصلاحها حديثًا، وبالتالي ، فإن أنظمة التحكم في المعلومات مثل الشرطة المهنية داخل مكاتب التحرير قد حددت طرق إنتاج المعلومات وشكلت عادات الصحفيين. في تونس على سبيل المثال ، في ظل نظام زين العابدين بن علي ، أعفت التوجيهات المتعلقة بمحتوى وإنتاج المعلومات الكاملة لوكالة تونس أفريقيا برس (تاب) الصحفيين من إجراء التحقيقات والاستفسارات. ساعد هذا في ترتيب الممارسات بشكل أساسي في شكل صحافة مكتبية. ستهدف محاولات إصلاح المهنة على وجه التحديد إلى التخلص من هذه العادات من خلال تشجيع الصحفيين على ممارسة المزيد من التحقيقات. بشكل عام ، في المرحلة الانتقالية ، يمر المجال الصحفي بأكمله بأزمة ، وهي أزمة ناتجة عن فقدان شرعية المعايير والممارسات المهنية القديمة. من المهم تحديد كيفية فهم الصحفيين لدورهم الجديد في المجتمع وكيف ، في المنافسة لإعادة إضفاء الشرعية على القطاع ، يعيدون المعنى إلى هويتهم المهنية (Voltme ،2006؛).

إن فهم وسائل الإعلام في «التحولات الديمقراطية» من خلال المضي قدمًا وفقًا لمقياس الفجوة بين ما هو كائن وما يجب أن يكون ، عن طريق الوظائف المعيارية التي يجب أن تفي بها هذه الوسائط ، يجعل من الممكن وصف وتفسير آليات الانحراف. أو الإكمال. لتغيير النظام. في هذه الحالة ، يتعلق الأمر بإدانة عدم التوافق بين تطور المؤسسات والنموذج السياسي الذي تأسس في القانون أو في العقل. ومع ذلك ، فإن المضي في هذا الطريق أمر مشكوك فيه. هناك خطر كبير من تطبيع النموذج السياسي الذي ، في شكله وإضفاء الطابع المؤسسي عليه ، مع ذلك يعتمد على الاحتمالات الاجتماعية والتاريخية والتعقيد ، والتكرار من مصطلح إلى حد في سياقات أخرى ليس مرغوبًا ولا محتملًا. يميل تحليل وسائل الإعلام وفقًا للوظائف المعيارية أيضًا ، من منظور يتعلق بشكل من أشكال «الإثنولوجيا الاستعمارية» ، إلى التركيز على أوجه القصور أو العيوب ، على ما لا تنتجه وسائل الإعلام في ديناميات التغيير. النظام الغذائي. بهذه الطريقة ، يساعد التحليل المعياري على طمس خصوصيات التغييرات ، والتفردات التي من المهم وصفها بدقة. وبشكل أكثر عمومية ، يظل تقييم دور وسائل الإعلام وفقًا للوظائف المعيارية مرتبطًا بنموذج سياسي يُفهم على أنه نهاية تطور ، كما لو أن التعبئة التي أدت إلى النظام الجديد كانت موجهة نحو نفس الغاية الديمقراطية. ومع ذلك ، فإن التحولات الديمقراطية هي ظروف تاريخية تتميز بعدم اليقين من تطورها ونهايتها,1993) (Banegas

خاتمة :

في الأخير يمكن القول بأن دراسة وسائل الإعلام في «التحولات الديمقراطية» ، في جزء كبير منها ، تكمن في قياس وتقييم مشاركتها في تغيير النظام. حيث تم إنتاج هذا القياس وهذا التقييم من مفاهيم مستعارة من علم العبور ، وهو مجال بحث يركز على التحولات السياسية تم إنشاؤه منذ السبعينيات. ويتناول الغالبية العظمى من المؤلفين الذين يركزون على وسائل الإعلام القضية بمفردهم. ، ويبحثون من خلاله إلى أي مدى وتحت أي ظروف تساهم هذه الوسائل الإعلامية في ترسيخ ديمقراطية جديدة ومن ثم ترسيخها. بهذه الطريقة ، يساعد هذا البحث الميداني على فهم ما يفضل أو ينحرف عن الانتقال من نظام استبدادي إلى نظام ديمقراطي.

قائمة المراجع:

1. Huntington S., 1991, « Democracy's Third Wave », Journal of democracy, 2,pp. 1234-.
2. Almond G., Verba S., 1963, The Civic culture. Political attitudes and democracy in five nations, Princeton, Princeton University Press.
3. Ansah, P., 1991, « Blueprint for freedom », Index on censorship, 20, pp. 38-.DOI :

10.10800306422910853518 4/

4. Banegas R., 1993, « Les transitions démocratiques : mobilisations collectives et fluidité politique », Culture et conflits, 12, pp. 105140-.DOI : 10.4000/conflits.443
5. Bayart J.-F., 1991, « La problématique de la démocratie en Afrique noire »,Politique africaine, pp. 520-.
6. Berman E., 2007, « Democratizing the Media », Florida State University Law Review, 35, pp. 817892-.
7. Dufy C., Thiriot C., 2013, « Les apories de la transitologie : quelques pistes de recherche à la lumière d'exemples africains et post-soviétiques », Revue internationale de politique comparée, 20, pp. 1940-.DOI : 10.3917/ripc.203.0019
8. O'Donnell G., 1996, « Illusions about consolidation », Journal of Democracy, 2, vol. 7, pp. 3451-.DOI : 10.1353/jod.1996.0034
9. 1998, « Horizontal Accountability in New Democracies », Journal of Democracy, 9, pp. 112-126.
10. Heydemann S., 2002, « La question de la démocratie dans le monde arabe », Critique internationale, 4, pp. 5462-.
11. Hozic A. A., 2008, « Democratizing Media, Welcoming Big Brother : Media in Bosnia and Herzegovina », pp. 145164-, in : Jakubowicz K., Sükösd M., dirs,Finding the right place on the map. Central and eastern European media change in a global perspective, Bristol, Intellect.
12. Linz J. J., Stephan A., 1996, Problems of democratic transition and consolidation, Baltimore, Johns Hopkins University press.
13. Guilhot N., Schmitter P. C., 2000, « De la transition à la consolidation, une lecture rétrospective des democratization studies », Revue française de science politique, 45-, pp. 615632-. DOI : 10.3406/rfsp.2000.395500